

مُعْجَمُ اسْتِغْرَاجِ

فُرُاشِمَاءِ الْبَلَاءِ وَالْمَوَاضِعِ

تأليف

الوزير الفقيه : أبي عبيد ، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي

المتوفى سنة ٤٨٧ هجرية

الجزء الأول

عارضه بمخطوطات القاهرة ، وحققه وضبطه

مصطفى السقا

المدرس بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

دار الكتب
بيروت

مقدمة

وصف المعجم ، وبيان قيمته العلمية ، وتاريخه

هذا مُعْجَم ما استُعْجِمَ من أسماء المواضع والبلاد ، لأبي عبيد البكري . وهو معجم لُغَوِي جُغْرَافِي ، يَصِفُ جزيرة العرب ، وَيَقَرِّئُ ما بها من المعالم والمُشَاهِد ، والبلدان والمعاهد ، والآثار والمخافد ، والمناهل والموارد ؛ وَيَتَتَبِعُ هِجْرَةَ القبائل العربية من أوطانها ، واضطرابها في أعطانها ، وترددها بين مصايفها ومرايعها ، ومباديها ومحاضرها ؛ ويذكر أيامها ووقائعها ، وأنسابها وعشائرها .

وهو أثر نفيس من صميم التراث الأدبي والعلمي ، ثَمَّا خَلَفَهُ العرب إِبْنانُ نُضْجِهِم العَقْلِيّ ، وارتقاؤهم الْعِلْمِيّ ، ولا نكاد نجد له نظيراً في معاجم البلدان ، التي وصلت إلى أيدينا سليمة من أحداث الزمان ، فهو يَبْذُها جميعاً : غَزارة مواد ، وكثرة تفاصيل ، واكتمال عناصر ، ودقة مناهج ، وتمام ضبط ، وجمال أسلوب ، وتحرير عبارة .

سَبَقَ البكري إلى التأليف في جغرافية جزيرة العرب ، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داود الهَمْدَانِيّ النِجَني ، المعروف بابن الحائك ، المتوفى بَصْنَعَاءَ من اليمَن سنة ٣٣٤ هجرية ، وكتابه « صفة جزيرة العرب » ، الذي نشره المستشرق مولر سنة ١٨٨٤ بمطبعة بريل بَلِيدِن ، من أنفَسِ كتب الجغرافيا القديمة : اعتمد فيه على مشاهداته الخاصة ، وما عاينه في أثناء رِحالاته في جزيرة العرب ، لا على النقل من الكتب ؛ لكنّه مع هذه المزية الظاهرة ، لا يبلغ مَبْلَغَ معجم البكري ، لشدة إيجازه . وقلة تفاصيله ، إلا فيما يخص جغرافية بلاده ، وهي القسم الجنوبي من جزيرة العرب ، فقد حَسَدَ له كل جهوده ؛ ولأنّه لم يَرْتَبِ كتابه ترتيب المعاجم ، وإنما رتبّه على أبواب وفصول . على أن البكري قد انتفع من كتاب الهَمْدَانِيّ هذا كثيراً ، فكان من مصادره المِهْمَة ، ينقل عنه ، ويستند إليه ، وخاصة إذا أظلم ليل الشبهة وغامت سماء الشكوك . ومن ألف بعد البكري مُعْجِماً عامّاً في البلدان وذكر جزيرة العرب ، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي . (٥٧٢ - ٦٢٦ هـ) صاحب معجم البلدان ، وهو من أجل هذه المعاجم خطراً ،

وأعظمها قدرا ، ومن أحسنها ضبطا ، وأحفلها مادة ، وأعماها فائدة ، إلا أنه مع كل هذه المحاسن لا يُوزَن بمعجم البكرى في ضبطه وتحرّيه ؛ فإن البكرى لغوى دقيق الحس ، كامل الأداة ، من النحو ، والصرف ، واللغة ؛ رَيَّانٌ من علوم الرواية : الأشعار ، والأخبار ، والأنساب ؛ إلى علوم الدين : الحديث ، والتفسير ، والفقه ، وغيرها من أطراف الثقافة الإسلامية . كما أنه لا يفوقه استيعابا وإحاطة ؛ وهو أمر يبدو غريبا ، ولكنه الحقيقة سافرة : فإن معجم البكرى ليس من المعاجم العامة للبلدان ، وإنما هو معجم لغوى خاص بتحقيق أسماء المواضع التي وردت في الشعر العربى ، وفي الأحاديث ، وفي كتب السير ، والتواريخ القديمة ، وأيام العرب ، وما إلى ذلك ؛ فهو في هذا النوع الخالص ، أكثر جمعا لأسماء المواضع العربىة ، من معجم البلدان لياقوت . وكما عثرت عند البكرى ، بل عند الهمداني ، على أسماء بلدان وأماكن ، لم أجدها عند ياقوت ، لأن معجم ياقوت معجم عام في الجغرافيا : يصف البلدان المشهورة ، في أرجاء المعمورة .

أما غير الهمداني وياقوت من أصحاب كتب الجغرافيا ، فليس يمتنني أن أقف عندهم ، مُوازنا بين البكرى وبينهم ، فقد ظهر فضله على جميعهم ، بتفوقه على زعمائهم ؛ وكفى بالهمداني وياقوت عالين ، ومؤلفين رئيسين .

أخصّ مزاياء معجم البكرى كما قلت الضبط : فإنه لهذا الغرض ألف ، وقد أبان هو عن ذلك في مقدمته ، إذ رأى كثيرا من أسماء البلدان التي ترد في الأحاديث والأشعار والسير والتواريخ ، قد دبّ إليها التصحيف والتحريف ، وضرب لذلك أمثلة كثيرة ؛ وكان هذا التحريف داء قديما ، لم يسلم من آفته حتى أئمة الرواة وكبار العلماء ، كالأصمعيّ من علماء اللغة ، ويزيد بن هارون من المحدثين ، فراعاه ذلك ، وأوحى إليه بتأليف كتابه . والبكرى يضبط الكلمات بالعبارة لا بالحركات ، وهذه إحدى مزاياءه ، ولولا ذلك لاختل المعجم ، وضاعت قيمته ، ولم يسلم من شوائب التحريف ، التي ذهبت بكثير من محاسن غيره .

ويعول المؤلف في الضبط على الشعر العربى أولا ، فيأتى بالشعر الذي ورد فيه اسم المكان ، ويُسندُه إلى الراوى الذي نقله من العلماء ، ويوازن بين الروايات ، ويرجع رواية النقات ، ويعتمد في ذلك على النسخ الفدّة ، التي كتبتها العلماء أنفسهم بأيديهم ، أو أوالهم ،

كتبها وراقوم المعروفون ، أو تلاميذهم المبرزون ، وقرءوها عليهم ؛ وقد اجتمع للبكرى من الكتب ذوات الخطوط المنسوبة ، والأصول المضبوطة ، شيء كثير ، من كتب أبي على القالى التى دخل بها الأندلس ، ومؤلفاته التى عليها خطه أو سماع تلاميذه ؛ ومن كتب غيره من العلماء ، كالأصمعى ، رواية ابن أخيه عبد الرحمن ، أو أبى حاتم السجستانى ؛ ومن كتب أبى عبيد ، وابن دريد ، ونفطوىة ، وابن السكيت ، والسكونى والهمداني ، والأحول والأثرم ، وغير هؤلاء من الأعلام الذين لا يوجد فى أيدينا من كتبهم الآن إلا النزر اليسير . وكان يعتمد فى الحديث على روايات الكتب الصحاح ، وخاصة الموطأ ، والبخارى ، وسنن أبى داود ؛ وينقل كثيرا من الأحاديث عن ابن وهب وابن القاسم من شيوخ المالكية . وينقل عن ابن إسحاق صاحب السيرة ، وعن أبى جعفر الطبرى . ويصحح ما وقع فى كتب أولئك وهؤلاء من تحريف فى أعلام البلدان ، ويخرج من الممنعة منصورا فى أكثر الأحيان .

ومعجم البكرى قليل الحشو والفضول : ذلك أنه لم يكن مما يعنيه أن يذهب مذهب ياقوت ، فى قياس طول البلد وعرضه ودرجة حرارته ، وذكريمايه ونباته وحيوانه ومشاهده وآثاره وأسواقه ، فإن كل هذا مما يتناوله البحث الجغرافى الخالص ؛ أما البكرى فقد حدد غرضه فى مقدمته بأنه لغوى بحث ، يقوم على الضبط وتصحيح الأسماء أولا ، لا على جمع الأخبار ، ولذلك قلّ تعرضه لكثير مما يتعرض له الجغرافى المتخصص ؛ ولم يكن كذلك مما يعنيه أن يذكر العلماء الذين خرجوا من كل بلد ، مما أطال فيه ياقوت وأسهب ، وهو إن لم يخل من فائدة إلى الحشو أقرب ، لأن لمعرفة الرجال كتبنا خاصة ، وقد عابه بذلك صاحب كتاب « مرصد الاطلاع ، على أسماء الأماكن والبقاع » ، الذى اختصر معجم البلدان ، بعد حذف فضوله وحشوه ، فى نحو ثلث صحائفه .

وليس فى معجم البكرى ما يماز به عند المشاركة ، سوى ترتيبه بترتيب حروف الهجاء عند المعاربة على هذا النحو : ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش ه و ي ولكن مما يماز به عند جميع الناس أنه جعل ترتيب الكلمات فى كل باب على ترتيب الحرفين الأول والثانى الأصليين من الكلمة ، دون نظر إلى ترتيب ما بعدها من

الحروف . وإذا كان الحرف الثانى ألفا زائدة كآلف صاحب وفاضل ، أهمله ولم ينظر إليه ، واعتبر الحرف الثانى مابعد الألف ، وفى هذا مافيه من العسر والتكلف . ولذلك يضطر الباحث عن كلمة فى حرف من الحروف أن يقلّب صفحات المعجم فى هذا الحرف ، حتى يعثر على ضالته بالمصادفة ، لا بأن يطلبها فى موضعها الذى ينبغى أن تستقر فيه ، بحسب نظام الفهرسة الدقيقة لألفاظ المعاجم .

ولذلك كان من عملى فى هذا المعجم أن غيّرت وضع مادته ، ورتبتها على حسب ترتيب حروف الهجاء فى المشرق ، وعلى ما يقتضيه نظام الفهرسة الصحيح ، وذلك بترتيب حروفها بحسب صورتها ، لا بحسب جوهرها ومادتها ، فليس مما يعنى الباحث أن يكون الحرف أصليا أو زائدا ، وإنما يعنيه أن يكون موضع الكلمة التى فيها حرف الألف قبل موضع الكلمة التى فيها حرف الباء ، وهذا قبل التى فيها حرف التاء ، فى أى مكان وقع الحرف من الكلمة . كما يعنيه هذا الترتيب نفسه فى الأحرف التى بعد الحرفين الأولين ، وبهذا تأخذ الكلمات أوضاعا طبيعية مسلسلة ، تهتدى فيها العين إلى موضع البحث من المعجم بسرعة ، وبالنظرة العجلى والخطافة ، دون كد الذهن فى قواعد الأصالة والزيادة ، أو الاعتماد على الفهارس والملاحق وما إليها ، فإن ذلك مما يصرف النفس عن الاستفادة من الكتاب إلى غيره بما هو أسهل منه وضما . وكم رأيت من فضلاء الباحثين من يصرفه تعقيد كتاب القاموس المحيط للفيروز ابادى ، عن الاستفادة من جواهره ولآله .

وعلى الرغم من هذا تلقى العلماء المسلمون قديما وحديثا معجم البكرى بالقبول ووثقوا صاحبه ، ورفعوه مكانا عاليا ، فوق اللغويين وأصحاب المعاجم ، واعتمدوا عليه فى تحقيق المشكلات ، خصوصا علماء المغاربة والأندلسيين ، من المحدثين والأخباريين ، ومن أشهرهم القاضى عياض (٤٧٦ - ٥٤٤) فى مشارق الأنوار ، والسّهيل (٥٠٨ - ٥٨١) فى الرّوض الأُنْب ، فقد نقلّا عنه كثيرا فى كتابيهما . أما أصحاب المعاجم اللغوية ، فمعجم البكرى كان عندهم أعظم أصولهم ، فى تحقيق أعلام البلدان العربية وضبطها ، وأكثر من انتفع به منهم الفيروز ابادى (٧٢٩ - ٨١٧) صاحب القاموس ، والزّبيدى (١١٤٥ - ١٢٠٥) صاحب تاج العروس ، وشيخه محمد بن الطّيب القاسمى (١١١٠ - ١١٧٠) صاحب الحاشية على القاموس ، وكثير غير هؤلاء .

ومهما ذكرت المعاجم اللغوية من أسماء المواضع ، فقد بقي في مُعجم البكرى بعد ذلك كثير من أعلام الأمكنة ، لم تحوهِ معاجم اللغة ، مع أنه من صميم المادة العربية ؛ ولذلك كان الكتاب ولا يزال مرجعاً مستقلاً يُقدِّره العلماء الباحثون حق قدره .

والعلماء المستشرقون من الغربيين ليسوا أقلّ تقديراً لهذا المعجم من المشاركة ، فقد أبان العلامة دُوزي الهولندي عن منزلة مُعجم البكرى في كتابه : مباحث في التاريخ السياسي والأدبي لأسبانيا في العصور الوسطى (الجزء الأول ، الطبعة الأولى بليدن سنة ١٨٤٩ ص ٣٠٤ ، ٣٠٥) إذ يقول ماملخصه :

« إن المعجم فريد في بابه ، فليس لدينا كتاب يمكن أن يُوازَن به من ناحية السمة ، أو من ناحية دقة التفاصيل ، فهو يحتوي على عدد ضخم من أسماء الأماكن والبلاد والجبال والأنهار والمياه ، مرتبة بترتيب الحروف الهجائية عند أهل المغرب ، مما يرد ذكره في الروايات العربية القديمة ، وفي أحاديث الرسول ، وفي الشعر على الخصوص . والمؤلف ينبه على ضبطها وتحديد أماكنها ، ويقتبس كثيراً من الأشعار التي ورد ذكرها بها . ولا شيء أجلب للعناء ولا أحوج إلى الضبط ، من أسماء المواضع والأماكن التي ترد في الشعر القديم . والكتاب يقدم مُعونة لا تُقدَّر في هذه السبيل ، ولا غنى عنه لكل من يدرس التاريخ والشعر القديمين ، والجغرافيا والوثائق التاريخية أو الشبيهة بالتاريخية .

وأقول أخيراً ما قلته أولاً : إن هذا الكتاب فريد في بابه ، إذ أن كل ما بقي لنا من هذا النوع ضئيل هزيل ، غير دقيق في معظم الأحيان ، إذا وُوزن بهذا الكتاب الجليل ، المليء بالتفاصيل الشائقة الغريبة ، والذي ألفه مؤلفه مستعيناً بأصول ممتازة ، تكاد تكون اليوم مفقودة .

ومؤلفه أديب وجغرافي ، كان جديراً كل الجدارة بالقيام بهذه المهمة الشاقة ، فإن غيره من الجغرافيين يُكرِّسون الأخطاء فوق الأخطاء ، ويأتون بالتناقضات بعد التناقضات ؛ فإذا أخذت اسم مكان ورد في قصيدة قديمة ، وحاولت البحث عنه في أي كتاب — خلا « مرصد الاطلاع ، على أسماء الأمكنة والبقاع » فإنه في هذا الباب فوق كل نقد — ونفرض أنك وجدت الاسم فيه ، وذلك نادر ، ووازنت بين مايقوله ذلك الجغرافي في كتابه ، ومايقوله البكرى ، فإنك تجد في الغالب أن المعلومات التي يأتي بها الأول خطأً كلياً ، أو قل : مختلطة

مهموشة ، على حين أن المعلومات التي يأتي بها السكريّ صحيحة مفصلة ، وواضحة ناصعة .
 ويزيد في قيمة هذا الكتاب مقدمته التي يبين فيها المؤلف حدود بلاد العرب ،
 وأقسامها الجغرافية : تهامة والحجاز ونجد واليمن ، كما تحدث فيها عن القبائل العربية ،
 التي استقرت في هذه الأقسام ، وأرخ تنقلاتها ووقائعها وأيامها .

أما المستشرق فردنند وستنفلد (١٨٠٨ - ١٨٩٩) صاحب الفضل على المكتبة العربية ،
 بما نشر من نفائسها وذخائرها ، مثل مُعجم البلدان لياقوت ، والسيرة لابن هشام ، والاشتقاق
 لابن دريد ، وكثير غيرها من أمهات الكتب ، فقد انتفع بتقدير العلامة دُوزي للكتاب ،
 وأقبل عليه يدرسه ، ويستجلى محاسنه ، وأدهشته مقدمته ، فترجمها كلها إلى الألمانية ،
 وأنشأ على أساسها بحثا مهما في أما كن القبائل العربية وتنقلاتها (وقد طبع كبحث
 مستخرج من المجلد الرابع عشر لأعمال الجمعية الملكية للعلوم سنة ١٨٦٩) .

ثم اتجهت عنايته إلى نشر المعجم ، فراح يجمع له الوثائق ، ويقابل نسخته التي كتبها
 بالنسخ المفرقة في مكاتب ليدن ، وكمبرج ، ولندن ، وويلان . واستخلص بالاعتماد
 على هذه النسخ الأربع صورة كتبها بخطه ، وأذاعها بمطبعة الحجر . Lithographe ،
 في مجلدين كبيرين من القدر المتوسط ، بلغ مجموع صفحاتهما مع المقدمة والفهرس أكثر من
 ٩٠٠ صفحة ، صدر المجلد الأول منهما سنة ١٨٧٦ ، والثاني سنة ١٨٧٧ بحوتنجن من ألمانيا .
 وقد بذل وستنفلد قصارى جهده العالم الضليع ، في الضبط والتحرير ومقابلة النسخ ،
 والاستيثاق من الأصول . وأضاف إلى الكتاب فهرسة شاملة للمواضع التي وردت قصداً
 في أما كتبها ، وعرضا في غير أما كتبها مرتبة على حروف الهجاء بطريقة أهل المشرق ،
 بلغت سبعا وخمسين صفحة ، ومقدمتين للجزأين في اثنتي عشرة صفحة ، وسلخ في كل
 ذلك زمنا طويلا ، بل عمرا مديدا .

لكن النسخ التي اعتمد عليها العلامة وستنفلد ، كما وصفها في مقدمة الجزء الأول
 ليست مستوية في درجة الصحة ، ولا في استيعاب المادة . ولما خلت من اضطراب ،
 كما كثر النسخ الموجودة في العالم من هذا الكتاب .

ولذلك وقع في مطبوعته شيء كثير من التصحيف والتحريف ، والزيادة والنقص ،
 يعذر الناشر في أكثره ، لأنه مطابق لما بيده من النسخ الأربع . ولعله إنما نشره بمطبعة

الحجر ، وأغفل مقابلات النسخ ، لأنه اعتبرها طبعة مؤقتة يستفيد منها العلماء في بحوثهم فائدة سريعة ، إلى أن يحصل على أصول أخرى غير تلك ، أتم ضبطا ، وأوضح خطأ ، وأكثر تفصيلا ، تعين على نشر الكتاب وإذاعته في طبعة بمطبعة الحروف ، كما فعل في معجم البلدان والسيرة والاشتقاق وغيرها . هذا إلى أنه أبقى المعجم على ترتيبه الذى وضعه عليه المؤلف ، وهو وضع غير مألوف عند المشاركة ، لاختلاف ترتيب الحروف الهجائية في المغرب ، عنها في المشرق . ولذلك كان مصدر غناء للباحثين في طبعة جوتنجن من المشاركة ، فلم يقبل عليه إلا الأقولون ، برغم أن الناشر قد أضاف إليه فهرسة على ترتيب أهل المشرق للحروف .

وقد حفزنى الإعجاب بمعجم البكرى ، أن أبحث إبان الحرب ، عما يوجد من مخطوطاته بمصر ، فتبعت فهارسها بجامعة فؤاد الأول ، ودار الكتب المصرية ، وخزانة الأزهر ، وغيرها ، فعثرت على ثلاث نسخ منه ، اثنتين بدار الكتب ، ونسخة بالأزهر ، وكلها يمتاز بحظ موفور من الضبط ، والوضوح ، وجمال الخط ، وإن لم تستوفى استيفاء المادة ، فأقبلت عليها بحثا ودرسا ، ومقابلة وموازنة ، إلى أن وضحت لي أنها في مجموعها أقدم زمنا وأحسن ضبطا ، وأتم تفصيلا ، من النسخ التي عثر عليها العلامة وستنفلد ، وأنه يمكن أن ينتفع بها كلها في تصحيح الكتاب ، وإخراج صورة صحيحة منه .

ولما كانت لجنة التأليف والترجمة والنشر مبنية بنشر نفائس المخطوطات والكتب ، عرضت أمر هذا المعجم على حضرة رئيسها صاحب العزة العالم الجليل الأستاذ أحمد أمين بك ، فوافقني على إعادة نشره ، مطابقا للأصول المصرية المحفوظة عندنا بمصر ، وعهد إلى القيام بتحقيق الكتاب وترتيبه ، على أن تتكفل اللجنة بنفقات طبعة في مطبعتها .

وهأنحى أولاء جميعا نقدم هذا الجزء الأول من المعجم إلى رواد البحث عن المصادر العربية العتيقة ، يخطئ في أبراده ووشيه ، وحلله ورقمه ، من الورق الأبيض الناصع ، الذى طال عهد الناس بفقده ، ومن الحروف العربية الجميلة ، فوق الذى بذلناه فيه من تحقيق وتصحيح ، لا تراها إلا العين المجردة من الهوى ، مما اقتضى منا كثيرا من الجهد المضني ، والعناء الذى لا يقوم به إلا الصبر الجميل .

الأصول المخطوطة التي اعتمدت لطبع هذا المعجم

أما الأصول المخطوطة التي اعتمدت عليها في إخراج الكتاب وتحقيقه فثلاثة :
الأصل الأول : النسخة المرموز لها بالحرف س ، وهى محفوظة بدار الكتب
المصرية ، ورقها ٤٠٤ جرافيا ، مجلد واحد ، من أول الكتاب إلى آخر حرف الحاء ،
وخطها أندلسى جميل ، وورقها كفتانى ثخين ، أبيض مُشَرَّبٌ صُفْرَةٌ ، تحف على
الهوامش ، وتشتد تحت السطور المكتوبة ، ويكاد يكون لون الورق تحت المداد بُنْيَا ،
وقد آذنت هذه النسخة بالزوال ، لكثرة ما بها من تقطيع وترقيق ، وهى لا تحتمل تقليب
الأيدي ، لشدة جفاف ورقها وتكسره ؛ وتَحْيِنُ دار الكتب صنعا بأن تصورها ، وتحفظ
أصلها فى حجرة المعرض ، لقدمها وجمال خطها .

عدد صفحات هذا المجلد ٢٩٤ صفحة . ويؤخذ من قدر مادته ، ومن عبارة الصفدى
التي على وجهه أنه كان يتبعه سِفْران آخران ، إلا أنه اليوم أصبح فريدا وحيدا .
أما المجلدن الآخران اللذان أضيفا إليه لتكملة النسخة ، وكتب عليهما الرقم الذى على
السفر الأول (٤٠٤) فليسا من هذه النسخة فى قليل ولا كثير ، وإنما هما بقية من نسخة
أخرى ، سنصفها بعد هذه ، ونثبت خطأ دار الكتب فى ظنها ، بأدلة فنية ومادية
لا تحتمل جدلا .

طول صحيفة هذا المجلد ٢٧ سنتيمترا ، وعرضها ٢٠ وطول مسطرتها $19 \frac{1}{2}$ سنتيمترا ،
وعرضها ١٣ وعدد سطورها ٢٥ وعدد كلمات كل سطر فى المتوسط ١٤ كلمة ، وتميز كلمات
المعجم وأسماء الشعراء بخط كبير جدير ، بقلم الكاتب نفسه ، وبالمداد الأسود الذى كتب به المتن .
وبأعلى الصفحة الأولى من الكتاب بخط كبير هاتان الكلمتان :

وقف الخاصية

السفر الأول من كتاب

معجم ما استعجم تأليف أبى عبيد

عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكرى

رحمه الله ، وغفر له

وتحته بخط أندلسى كبير :

وتحت ذلك بنفس الخط :

وتحت ذلك بخط صغير :

وتحته :

وتحت ذلك هذه العبارة التي تتضمن تاريخ النسخ ومكانه ، وهى :

« استنسخ بمدينة سبته حرسها الله ، من كتاب الفقيه
للفقيه الأجل الأكرم الأفضل أبى محمد عبد الله بن الشيخ المرحوم أبى الطيب عبد المنعم
ابن عبد النور ، رحمهم الله ، ونفع به ماله .

وكان الفراغ منه يوم الخميس التاسع عشر من رجب القرد عام عشرة وستائة .
ونلاحظ هنا أن يداً أئيمة قد امتدت إلى اسم الفقيه مالك النسخة التي هى أصل
لنسختنا هذه ، فحتمه ، وصار محله خلوا بقدر سطر .

وتحت ذلك قريبا من وسط الصفحة ، كتبت هذه العبارة . بخط الرقعة الجليل الحديث :

« مستخرج من دشت المؤبر ومضاف فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩١ نمرة ٧١ يومية

نمرة فمصر صبة : ١٨٣ لفة نمرة عمومية : ٢٥٥١٥

ويلى ذلك حروف الهجاء عند المفاربة ، وهى التى رتب عليها المعجم ، ولعلها بخط
الكاتب ومداده .

وفى أسفل الصفحة من جهة اليمين كتابة جانبية نصها : « هو وما بعده من كتب
خليل بن أيبك الصفدى » . والعبارة بخط بارع فى الجمال ، من خط عصر المماليك ،
ويظهر لى أنها خط الصفدى نفسه ، وهى تشبه تعليقات كثيرة ، وطررا مكتوبة بهذا
القلم البارع ، مبنوثة على هوامش الكتاب وجوانبه .

وفى اعتدال صفحة الكتاب إلى جانب عبارة الصفدى ، نحو خمسة أسطر بخط ديوانى
مصرى متأخر ، بين النسخة والرُقعة ، قد يحى ، وبقيت معالمها غير واضحة ، وفيها بقية
من اسم المرحوم على مبارك باشا ، أحد الوزراء السابقين فى عصر إسماعيل وتوفيق . ولعل
هذه العبارة تتضمن تحضرا وإشهادا بالعثور على هذه النسخة بجامع المؤيد ، واستنقاذها
من الدشت ، حينما كان على مبارك باشا وزيرا للأوقاف والأشغال ، وله إشراف على المساجد
وماتحويه خزائنها من الكتب ، ولعل على مبارك باشا تملك هذه النسخة حُقبه من الزمن ،
ثم أعادها إلى دار الكتب لتحفظ فيها . وقد يحى هذه العبارة ، واكتفوا بأن كتب
بدلها فى وسط الصفحة بالمداد البنفسجى ، العبارة : مستخرج من دشت
التي ذكرناها آنفا .

وخط الصفدى على نسخة هذا السفر هو الشهادة التاريخية التى لا تقبل الجرح ، بأن هذا السفر من كتاب معجم ما استمعج لأبى عبيد البكرى .

ذلك إلى أننا نجد فى الجانب الأيسر من الكتاب بجانب كلمة أبى عبيد ، اسم محمد بن شيخ السّلامية الحنبلى ، بخط مملوكى جهير جميل ، وهذا من شيوخ العلم الذين تزكّى شهادتهم شهادة الصفدى ، ولعله أحد من تملكها .

وفى الزاوية اليسرى العليا شهادة أخرى بأن هذه النسخة اعتمدت للمقابلة والتصحيح ، ونصها : قابل به ، وصحح عليه ، على بن . . . [وذهبت بقية الاسم عند التجليد] عفا الله عنه ، ولطف به : غفر الله سبحانه لصاحبه .

وعلى هوامش هذه النسخة من الداخل إضافات بعضها بخط الناسخ نفسه ، تكملة لنقص فاتة من نفس الأصل ، أو إثباتا لمقابلة بأصل آخر ، وهى كثيرة جدا ، وكثير منها بخط العلامة الصفدى ، كإضافة رسم « إضمت » . وبعض هذه الإضافات استدراكات على المؤلف ، لأنه ترك شيئا كان حقه أن يذكره ، أو تصويب نسبة شعر إلى قائله ، أو نحو ذلك مما نراه مبثوثا على الهوامش .

والنسخة فى جملتها صحيحة ، وخطها واضح جميل ، إلا أنها لا تخلو من خطأ ، رغم الاستدراكات والمقابلات المثبتة عليها ؛ وكثيراً ما تتفق هذه النسخة هى ونسخة جوتنجنج التى نشرها المستشرق وستنفلد ، فى صوابها وخطها ، كما يستفاد من تعليقاتى المثبتة فى ذيل الصفحات ، وأظن أن الأصل الذى كتبت عنه نسخة س كان أصلاً لبعض النسخ الأوربية التى اعتمدت لطبع النسخة ج .

وقد جعلنا هذه النسخة هى الأم الأولى ، التى يدور عليها محور المضاهاة والمقابلة للجزء الأول من المعجم ، ورمزنا لها بالحرف س ، إشارة إلى المدينة التى كتبت فيها ، وهى سبتة . وليس معنى كونها أصلاً أول أننى أتمسك بلفظها حتى إذا ثبت كونه خطأ ، بل أعتمد اللفظ الصحيح فى المتن من أية نسخة ، وأثبت نتيجة المقابلة فى الهوامش .

الأصل الثانى : النسخة ق . وهى مؤلفة من ثلاثة أجزاء ، كتب أولها فى مدينة القاهرة بخط نسخى جميل ، من عصر الأتراك العثمانيين ، على ورق كتانى أبيض ، ناصع مصقول ، رقيق لين . وهو محفوظ بدار الكتب المصرية ، ورقه ٥٥٤ جغرافيا .

وهذا الجزء يبتدىء من أول الكتاب ، وينتهى في رسم (خاخ) من كتاب حرف الخاء ، عند قول الشاعر :

لأبصر أحياء بمخاخ تضمنت منازلهم منها التلاع الدوافع

وبعد ذلك في أول الجزء الثانى : « وقال على بن أبى طالب » . وهو فى قياس نسخة س طولا وعرضا وكتابة ، إلا أن مسطرته واحد وعشرون فى كل صفحة . كما أنه خلو من تاريخ النسخ ، واسم الناسخ ، وليس عليه مقابلات نسخ ، ولا تصحيحات أو استدراكات ، إلا شيئا نادرا جدا ، بخط الناسخ .

وعلى الصفحة الأولى منه بخط الشيخ أحمد الدمنهورى ، من علماء الأزهر المتأخرين ، تحت اسم الكتاب ، هذه العبارة : « وقف هذا الكتاب الأمير عبد الرحمن جاويز قصد على ، على طلبة العلم بالأزهر ، وجعل مقره خزانة كاتبه الحقير أحمد الدمنهورى ، غنى عنه » . ويلى ذلك حروف الهجاء مرتبة على طريقة المغاربة ، كفتاح للبحث فى المعجم . ويظهر أن هذه النسخة قبل أن تجلد كانت كراريس (ملازم) غير مخيطة ، ولذلك التزم الشيخ الدمنهورى أن يكتب فى رأس أول صفحة من كل كراسة بخطه ، هذه العبارة : « وقف بخزانة الدمنهورى بالأزهر » .

وهذا الجزء أصبح كثيرا من النسخة س ويمتاز بأن الإضافات والتصحيحات التى على هامش س كلها موجودة فى صلب هذا الجزء ، بخط الناسخ . ومن أمثلة ذلك أن الإضافة التى زادها المؤلف على رسم البقيع ، وهى التى توجد على هامش النسختين س ، ز ، وتخلو منها نسخة ج ، قد تضمنها هذا الجزء فى صلبه لا فى هامشه . فيظهر أن هذا الجزء منقول عن نسخة مصححة غاية التصحيح ، مضبوطة أكمل الضبط ؛ ومع ذلك قد وقع فيه أخطاء قليلة ، ولعلها كلها من اشتباه الأصل المنقول عنه على الناسخ ، فلم يحسن قراءته .

وفى هذا الجزء من نسخة ق خرم مقداره ورقة من وجهين ، بين صفحتى ٢٧٦ ، ٢٧٩ من أول قول المؤلف فى رسم « الجيمرانة » : الحجازيون يخففون . إلى أول قول ابن مقبل : « ومرت على أكناف هبر عشية » . ومقدار ذلك فى نسخة س خمسة وأربعون سطرا .

ولابد هنا من الإشارة إلى أن معظم الخطأ الذى يقع فى نسخ هذا الكتاب ، سببه الخط المغربى ، الذى تشبه قراءته كثيراً على المشاركة ، ومن أسباب شيوع الخطأ فى الخط المغربى نقط حرف الفاء بواحدة من تحت ، والقاف بواحدة من فوق ؛ وأن المغاربة لا يهمزون ما يهزمه المشاركة ، وكثيراً ما يكتبون الضاد ظاء ، والظاء ضاداً ، مما يوقع القارئ فى كثير من اللبس والخطأ ، إلا من اعتاد قراءة خطوطهم .

ومن مزايا هذا الجزء أن الكلمات التى تشرح كتبت بخط أكبر من كلمات المتن ، وبمداد أحمر ، وليس كذلك أسماء الشعراء فيه .

أما الجزآن المتممان لهذا الجزء ، فمكتوبان بخط مغربى ، قريب من خط النسخة س وها فى طولها وعرضها ونظامها ، ولذلك اشتبها أمرهما على المفهرسين فى دارالكتب قديما ، فضموها إلى النسخة س ، وجملوها متممين لها ، وكتبوا عليهما الرقم ٤٠٤ جغرافيا ، واعتقدت أنا ذلك حيناً ، ولكن بطول التأمل فى النسختين ، ظهرت لى فروق بينهما ، وأن كلا منهما أصل غير الآخر .

١ - فما لاح لى من الفروق بينهما الخط ، والخط أمر فى ذوق ، تدركه العين ، ولا يحيط بمداه الوصف . ومع تشابه النسختين خطأ إلى حد كبير ، فإنى أقرر أن اليد التى كتبت إحداها غير اليد التى كتبت الأخرى ؛ ولست فى ذلك خابطاً فى الظلام ، لأننى أكتب الخط الجيد ، وأستطيع أن أميز أقلام الكتاب ، وذوق المصور .

٢ - وفرق آخر أدق من هذا وأوضح ، وهو أن الكاتب لم يجر فى هذين الجزأين على عرف المغاربة ، الذى جرت عليه س فى نقط الفاء والقاف ، وإنما نقطهما كما يفعل المشاركة . وهذا فرق جوهري لا مرية فيه .

٣ - وفرق ثالث من حيث الورق ، فورق النسخة س كما قلت كثنائى ثخين جاف غير مصقول ، ولونه إلى الصفرة . أما هذان الجزآن من نسخة ق فورقهما أبيض وإن كان غير ناصع البياض ، تملوه حمرة أحيانا ، وفيه قوة وصلابة أكثر من ورق س .

٤ - وفرق رابع من حيث التملك ، فالنسخة س كما قلت فى وصفها كانت من كتب الشيخ الجليل خليل بن أبيك الصفدى ، وكان بعض مكتبته قد استقر بجامع المؤيد بالقاهرة . أما الجزآن الثانى والثالث من نسخة ق فقد كانا فى يد الأمير عبد الرحمن

قصدي ، ووقفهما على طلبه العلم بالأزهر ، وجعل مقرها خزانة العالم الأزهرى الشيخ أحمد الدمنهورى ، وكتب على كل كراسة فى الورقة الأولى منها : وقف على طلبه العلم بالأزهر . وهذه العبارات كلها موجودة على الأجزاء الثلاثة من النسخة ق .

٥ - وفرق خامس ، وهو اختلاف تاريخ النسخ ؛ فقد جاء فى آخر الجزء الثالث من نسخة ق ما نصه : كتبه الفقير إلى رحمة ربه ، المستغفر من زلله وذنبه ، على بن عبد الله بن مسعود القارى ، غفر الله له ولوالديه ، ولمن دعا لهم بالرحمة ، ولجميع المسلمين . وكان الفراغ منه يوم الأحد سابع عشرين رجب من سنة ثنتين وستين وستائة .
فبين كتابة الجزء الأول من النسخة س وكتابة الجزأين الأخيرين من نسخة ق أكثر من خمسين عاما .

٦ - وفرق سادس ، وهو أن نهاية الجزء الأول من س بآخر حرف الحاء لا تتفق مع بدء الجزء الثانى من ق فى وسط رسم (خاخ) . وهذا أيضا دليل مادى لا يجمد قيمته .
٧ - وفرق سابع من حيث عدد الأسطر ، فسطرة س ٢٥ سطرا ، ومسطرة هذين الجزأين ٢١ سطرا ، كسطرة الجزء الأول .

أما من حيث الصحة والضبط ، فيظهر أن هذين الجزأين فى درجة النسخة س ؛ فعلى هوامشهما كثير من الإضافات والطُرر ومقابلات النسخ ، بأقلام مختلفة ، بعضها مغربى ، وبعضها بخط نسخى جميل أشبه بخط الشيخ خليل الصفدى وليس به .

الأصل الثالث : النسخة ز ، وهى محفوظة بخزانة الأزهر ، ورقها ٢٢٣ تاريخ . وليست نسخة كاملة ، وكانت مقسمة إلى أربعة أجزاء ، ضاع معظمها وبقي أقلها .

بقى من الجزء الأول ٥٢ ورقة من آخره ، تبتدىء بقول المؤلف : (والريحان ، فقال عمر) وهذه العبارة فى رسم « أذرعات » أول صفحة ١٣٢ من مطبوعتنا هذه ، وينتهى بآخر هذا الجزء .

وبقى الجزء الثانى كله ، وعدد ورقاته ٧٨ تبتدىء من حرف الجيم إلى آخر حرف الزاى . وهذه النهاية تتفق مع نهاية الجزء الأول من نسخة ج ، التى هى فى مجلدين كبيرين . وبآخر هذا الجزء العبارة الآتية بخط الناسخ : « تم السفر الثانى من المعجم للبكرى رحمه الله تعالى ، وصلى الله على محمد رسوله المصطفى وعبدته » .

وكتب محمد بن خلف في شوال سنة ست وتسعين وخمسمائة .

وهذه النسخة أقدم النسخ التي بأيدينا ، ولعلها أقدم النسخ الباقية من الكتاب ، بين كتابتها و وفاة المؤلف نحو مئة سنة وعشر . وعلى هامشها ما يفيد أنها قوبلت بأصل بخط المؤلف . وهى بخط أندلسى غاية فى الجمال ، شبيه فى قاعدته بخط النسخة س ، إلا أنه أدق منه وأجل ؛ وورقها أيضا شبيه بورق النسخة س ، فيه صفرة تشتد فى مواضع الكتابة جدا ، حتى تكون بُقَّة ، يغيى فى لونها سواد المداد ، وعليها تعليقات بخطوط مختلفة مغربية ، ومسطرتها سبعة وعشرون سطرا فى كل صفحة . وهى الغاية فى الصحة والضبط والوضوح ، ولو كانت كاملة لفأقت جميع الأصول الموجودة من هذا الكتاب فى العالم .

وقد تطرّق إليها البليّ والوهن ، وصارت صحائف مفككة ، أشبه بالألواح . ويحمل أن تعني إدارة خزانة الأزهر بتصويرها ، لتخفظ هذه البقية من عاديّات الأيام .

أما نتائج مقارنات النسخ الثلاث (س، ق، ز) فيما بينها، ثم مقارنتها بنسخة ج المطبوعة في جوتنجن بألمانيا، فقد فصلتها في الحواشي أسفل الصفحات، فعلى من يريد البحث في مزايا كل نسخة أن يراجع ما أثبتته من ذلك.

ولم أشأ أن أخرج النسخة ج المطبوعة في جوتنجن بألمانيا من حسابي في المقابلة والمضاهاة ، بل قارنت بينها وبين نسخنا المخطوطة ، لأدل الباحث على مزايا النسخ جميعا ، وفي ذلك فائدة أيضا لمن شاء من الأوروبيين أن يقارن مخطوطات أوربة بمخطوطات المشرق . بقيت مسألة واحدة تحتاج إلى التفسير ؛ فمأسر اختلاف النسخ بالزيادة والنقص ، وهذا

أمر يظهر أنه ليس للناسخين دخل فيه ؟

والجواب عن ذلك هين ميسور ، وقد أجاب عنه العلامة وستنفلد من قبل في مقدمته المطبوعته . ذلك أن البكرى كتب المعجم أولا ، ثم أذاعه وتهاداه الناس والرؤساء ، كما يفتنه في موضعه ، ثم ردد النظر في المعجم مُصَفِّحًا مُفَعِّحًا ، فبداله فيه أشياء لم يفتن لها أول الأمر ، فأصلحها على هامش بمض النسخ ، أو كما يقول العلامة وستنفلد في أوراق وجُزَازات ، وألحقها بمواضعها من الكتاب ، ثم جاء الناسخون ينقلون الكتاب ، فنسخوا عنه نسخة منه قبل التنقيح ، فنقلنا ناقصة ؛ وآخر عشر على نسخة منه منقحة

فنقلها كاملة ، وبعضهم نقل الجزرات كلها ، وبعضهم وجدها ناقصة ؛ فاختلقت نسخ الكتاب في أيدي الناس . وهذا أمر عهدنا مثله في مقدمة ابن خلدون ، وفي دواوين كثير من الشعراء .

وقد نبهت على هذا تنبيها واضحا جدا في هذا الكتاب في رسم البقيع ، إذ كان المؤلف قد خلط أولا بين البقيع والنقيع ، ثم بداله ، ففصل البقيع عن النقيع ، بضميمة ضمها إلى الأصل في البقيع ، فاقراً ذلك في الصفحات ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

وللزيادات التي على هوامش النسخ احتمال آخر : أن يكون بعضها من إضافة الذين قرءوا الكتاب من العلماء ، ولم ينبهوا على أن ذلك زيادة من عندهم ؛ فيشتبه أمرها على الناسخين ، فينقلوا هذه الزيادات في المتن ، على أنها من تنمة كلام المؤلف . وهذا نادر الحصول في معجم البكري ، ومن أمثلته أن المؤلف حين ينسب الشعر إلى النابغة الذبياني يقول : قال النابغة ، ولا يزيد على ذلك ، وهذا ملحوظ عندنا في النسخ الثلاث المخطوطة ، أما نسخة ج قزيرد دائما كلمة «الذبياني» بعد النابغة ، وأظنها من زيادات القارئين .

وقد رأيت مثل هذه الزيادات التي يدخلها الناسخون على المتون الأصلية ، في نسخة شرح التبريزي لسقط الزند ، المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (١٤٣٤) .

ولم أكتف في تحقيق هذا الكتاب بمقابلة النسخ وإثبات صور الخلاف والاتفاق بينها ، ولكنني عرضت مادة المعجم عرضا دقيقا على المصادر التي أخذ منها المؤلف إن وجدت ، ككتب الأشعار والأحاديث والتواريخ ؛ وعلى مصادر أخرى لم يأخذ منها المؤلف ، ولكنها تشاركه في موضوع بحثه ، كعاجم اللغة ومعاجم البلدان ، وقد خرجت من هذا المرض الشاق بفوائد كثيرة ، استدراكا على المؤلف في أمور أخطأ فيها ، ويستطيع الباحث أن يقرأ ما كتبناه من ذلك في رسم البقيع مثلا ، وفي رسم البوازيح ، وفي رسم نور ، وفي كثير غير هذه ، مما يراه مبثوثا في ذيل الصفحات .

وسألحق بآخر الكتاب عند تمامه ، الفهارس التي أراها مكملة له ، مُيَمَّرَةٌ للبحث عن فوائده ، مُفَصَّلَةٌ لأغراضه ومقاصده .

التعريف بمؤلف الكتاب

أما مؤلف هذا الكتاب فهو أبو عبيد عبد الله بن أبي مصعب عبد العزيز بن أبي زيد محمد بن أيوب بن عمرو البكرى . من بكر بن وائل صليبة . وهو لغوى من الطراز الأول في الأفق الأندلسي ، تحدثنا مؤلفاته النادرة أنه امتاز على أهل عصره بثقافته اللغوية العالية ، كما تحدثنا أصحاب التراجم بأن أسلافه كانوا من بيت السراوة والشرف والرياسة ، وأرباب النعم ؛ استمدوا الشرف من صريح أنسابهم في بلاد العُجمة ، كما استمدوه من ماضيهم الحربى في فتح الجزيرة ، وشغل المناصب العالية في الدولة ، فتحدثنا كتب التراجم أن جده أيوب بن عمرو تولى خطة الرد بقرطبة زمن الدولة الأموية ، والقضاء ببلده لبلة . والقضاء كان من المناصب التى يحتكرها عليه الناس وسرواتهم فى الأندلس . فلما انتشر عقد دولة الأمويين ، تغلب ملوك الطوائف على ما بأيديهم من البلاد ، واستقل البكريون بأونبة (ولبة) ونملطيش وما بينهما من البلاد فى كورة لبلة ، على ساحل البحر المحيط ، غربى إشبيلية ، وقعدوا منها مقعداً كابر الأمراء ، من الخروج عن الطاعة ، والاستياد عن الجماعة . ودامت إمرة البكرين فى تلك الناحية نحو أربعين سنة ، انتهت تغلب المعتضد عبّاد بن محمد صاحب إشبيلية سنة ٤٤٣ على ما جاوره من البلاد والإمارات الصغيرة . وكان آخر البكرين حكاماً بأونبة أبو مصعب عبد العزيز ، والد أبى عبيد صاحب المعجم ، فخرج هو وآله منها ، ونزلوا قرطبة فى كنف بن جمهور .

ولم تصرح كتب التراجم بالسنة التى ولد فيها أبو عبيد ، وإنما ذكرت وفاته سنة ٥٨٧ هـ عن سن عالية ، كما يشهد بذلك كلام الفتح بين خاقان فى القلائد .

وقد ذكروا من أساتذته أربعة من جلة علماء الأندلس : أباً مروان بن حيان صاحب التاريخ المشهور ، وأباً بكر المصنفى ، وأباً العباس المذرى ، وأباً عمر يوسف بن عبد البر المذرى ، حافظ الأندلس ، ومحدثها الأكبر ؛ تذكر كتب التراجم أنه أجاز أبو عبيد ، ولعله ناوله كتبه ومروياته ، وهى كثيرة ، ولكن البكرى لم يأخذ عنه ، ولم يسمع منه وإن كان بعض الباحثين قد فهم من الإجازة أنه تمذله .

ولم تذكر التراجم غير من ذكرنا من شيوخه . أما أنا فأرى البكرى من ثمرات ذلك العراس الأدبى واللغوى ، الذى غرسه أبو على القالى فى إقليم الأندلس . فقد تخرج

بكتب أبى علىّ التى ألفها ، التى حملها من الشرق ، من مخطوطات منسوبة ، مقروءة على مؤلفيها ، مضبوطة أتم الضبط ، ومصححة غاية التصحيح ، بسمع أبى علىّ ، أو بروايته عن مشيخة العراق ، من أمثال ابن ذريرد أو أبى عبيد ، أو نفلونه أو ابن السكيت أو الأصمعى أو غير هؤلاء من أئمة اللغة ، وليس من المجازفة أن أقول اعتماداً على المعجم وعلى اللآلى : إن البكرى ورث وقرأ كثيراً من كتب القالىّ ، التى عليها خطه أو خطوط أصحابه . بلى ، قد تترس البكرى بتوايف القالىّ تترساً ، وفلاها فدياً ، واستطاع بثقافته الممتازة أن يشرحها ، ويستدرك عليها ، وينقدها نقد الصيرفى للدرهم ؛ وتلك منزلة عالية فى الإحاطة باللغة والشعر والتاريخ والأنساب ، عرفها له أهل عصره ومتجموه ، فوصفوه بالتقدم فى فنونه ، ورواج تواليقه ، حتى كانت تهاداها الملوك فى عصره .

وللبكرى مؤلفات كثيرة ، أشهرها هذا المعجم ، وكتاب اللآلى ، فى شرح أمالى القالىّ الذى نشره الأستاذ عبد العزيز الميمى الراجكوتى ، نشرة علمية مصححة محققة ، بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٦ م .

ومنها كتاب الإحصاء لطبقات الشعراء ، وهو مثل المؤلف والمختلف من أسماء الشعراء للآمدى ، إلا أنه أكبر منه . وكتاب اشتقاق الأسماء . وكتاب أعلام نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وكتاب التدريب والتهذيب ، فى ضروب أحوال الحروب . وكتاب التنبيه ، على أغلاط أبى علىّ فى أماليه ، وقد طبع ملحقاً بكتاب أمالى القالىّ . وكتاب صلة المفصول ، فى شرح أبيات الغريب المصنف . وكتاب فصل المقال ، فى شرح كتاب الأمثال . وكتاب المسالك والممالك ، وقد طبع منه البارون دى سلين قطعة باسم كتاب المغرب ، فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب ، بالجزائر سنة ١٨٥٧ م . وكتاب النبات ، أو أعيان النبات والشجريات الأندلسية .

وهذه الكتب كلها قد ذكرها الميمى فى مقدمة منمط اللآلى . وذكر بعضها السيوطى فى بغية الوعاة . وابن بشكوال فى الصلة ، وأكثرها لم يطبع .

وكان البكرى معنياً بكتبه ، يكتبها بالخط الجيد ، ويجلدها بالتجليد النفيس ، وكان الملوك والرؤساء يتنافسون فى اقتنائها ، ويتهادونها فى حياتها .

ومما جاء فى كتاب الصلة لابن بشكوال (المتوفى سنة ٥٧٨ هـ) فى التعريف به :

« عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكرى ، من أهل شَطِطِيش ، سكن قُرطبة ، يُكنى أبا عُبيد . روى عن أبي سروان بن حَيَّان ، وأبي بكر المصَحفى ، وأبي العباس الغدري ، سمع منه بالمريّة ؛ وأجاز له أبو عمر بن عبد البرّ الحافظ غيرهم .

وكان من أهل اللغة والآداب الواسعة ، والمعرفة بمعانى الأشعار والغريب والأنساب والأخبار ، متقنا لما قيده ، ضابطا لما كتبه ، جميل الكتب ، متبها بها ، كان يمسكها فى سبائب التّرب وغيرها ، إكراما لها وصيانة . وجمع كتابا فى أعلام نبوة نبينا عليه السلام ، أخذه الناس عنه ، إلى غير ذلك من تواليغه . وتوفى رحمه الله فى شوال سنة سبع وثمانين وأربع مئة ، ودفن بمقبرة أم سلمة . »

وَحَلَّاهُ الفتح ابن خاقان المتوفى سنة ٥٣٥ هـ فى القلائد بقوله :

« عالم الأوان ومُصنّفه ، ومُقرّطُ البيان ومُشَنّفه ، بتواليّف كأنها الخرائد ، وتصانيف أبهى من القلائد ، حتّى بها من الزمان عاطلا ، وأرسل بها غمام الإحسان هاطلا ، ووضعها فى فنون مختلفة وأنواع ، وأقطعها ما شاء من إتقان وإبداع . وأما الأدب فهو كان منتهاه ، وحل سُهاه ، وقُطِب مداره ، وفلّك تَمَامه وإبداره . وكان كل ملك من ملوك الأندلس يتهاداه ، تهادى المُقلّ للبكرى ، والأذان للبشرى إلى آخر ما قاله . »

ومن قول ابن بَسَّام الشنفرى (المتوفى سنة ٥٤٢) فى الذخيرة يصف المؤلف :

ومنهم الوزير أبو عُبيد البكرى ، وكان بأفقا آخر علماء الجزيرة بالزمان ، وأولهم بالبراعة والإحسان ، أبرعهم فى العلوم طلقا ، وأنصمهم فى المنظور والنثور أنقا ، كان العرب استخلفته على لسانها ، والأيام وآتته زِمَام حِدثانها ، ولولا تأخر ولادته ، لأنسى ذكر كُنْيهِ المتقدم الأوان : ذَرَب لسان ، وبراعة إتقان إلى آخر ما قاله . »

كان أبو عُبيد البكرى كاتباً ، ولعله قد كتب عن محمد بن معن الضمادحى صاحب للمريّة ، الذى اصطفاه وقربه ، ورفع مرتبته ، ووسع راتبه ، ولذلك كان يلقب بالوزير جرى بذلك قلم ابن بَسام فى الذخيرة ، بل لقبه الصَّبى فى البُغْية بنى الوزارتين ، وقال الصفدى فى الوافى : إنه كان أميراً بساحل كورة كَيْلة ، وصاحب جزيرة شَطِطِيش .

وفى رأى أنه لُقِب بالوزير لأنه وَزَرَ لأبيه ، أو لمصاحبتة الملوك ، وإن لم يكن وزيراً على الحقيقة ، على ما جرى به العرف الأندلسى . والناس كانوا ولا يزالون يتوسعون فى

الألقاب بلا حساب ، على أن أبا عبيد لم تكن منزلته في نفوس أهل عصره أقل تحادة من منزلة الوزراء .

ونثره جَزَل متين ، عربيّ الديباجة ، حسن الأسجاع ، يشبه نثر الفتح ، صاحب القلائد والمطمح ، وابن بسام صاحب الذخيرة ، وهويتم بصلة قوية إلى نثر كتاب المشرق في القرن الرابع ، أمثال ابن العميد والصاحب بن عباد وطبقتهما .
ومما يدل على براعة أساليبه ، مما كتبه من رقعة يهني بها الوزير الأجل أبا بكر بن زيدون بالوزارة :

« أَسْعَدَ اللهُ بوزارة سيدى الدنيا والدين ، وأجرى لها الطير الميامين ، ووصل بها التأييد والتمكين . والحمد لله على أَمَلٍ بُلُغَه ، وَجَدَلٍ قَدْ سَوَّغَه ، وَضَمَانٍ حَقَّقَه ، وَرَجَاءٍ صَدَّقَه . وله المِنَّةُ في ظلام كان أعزّه اللهُ صُبْحَه ، ومُسْتَقْبَهُمُ غدا شرّحه ، وعَطَلِ نحر كان حُلِيَّه ، ووصل دَهْر صار هَدِيَّه .

فقد عَمَرَ اللهُ الوزارةَ بأنهم وردَّ إليها أهلها بعد إقصارِ »

* * *

وبعد ، فأنّا حقيق حين أقدم هذا السفر إلى العلماء والباحثين أن أسجّل شكرى للذين عاونونى على إخراجه ، وأخص بالشكر زميلى الفاضلين المدرسين بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول : الدكتور مراد كامل ، لأنه قرأ لى مقدمة العلامة وستنفلد الألمانية ، والدكتور عبد الرحمن بدوى ، لأنه ترجم لى تلك المقدمة وكتبها بخطه ، وبعض الطلاب وخريجى كلية الآداب الذين عاونونى على مقابلة نسختى بالأصول المخطوطة . وأخيرا أقدم جزيل الشكر للجنة التأليف والترجمة والنشر على قيامها بنفقات الطبع ، ومطبعة اللجنة ، على ما بذلت من دقتها وعنايتها الفنية ، فى إلباس الكتاب هذه الحلة الرائقة .

وكتب بالقاهرة فى شعبان سنة ١٣٦٤ = يوليه سنة ١٩٤٥ م

مُصْطَفَى البَشَّاف